طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519–1830م)

La nature du règne ottoman en Algérie (1519-1830)

أ.د/ أرزقي شويتام
قسم التاريخ، جامعة الجزائر2
Arezki.chouitem@univ-alger2.dz

ت. الارسال: 26. 01. 2022	ت. المراجعة: 05. 02. 2022	ت. القبول: 11. 02. 2022.

الملخص:

تعد طبيعة الحكم العثماني في الجزائر إحدى القضايا التي كثر حولها الجدل، لاسيما في الفترات التي تتعرض فيها العلاقات الدولية إلى أزمات، كما هو الحال في الوقت الراهن. وما يلاحظ هو أن كل طرف يتشبث برأيه دون محاولة البحث عن الحقيقة في المصادر التاريخية المحايدة. وقد تعود أسباب الانسداد في النقاشات الحاصلة بين أفراد المجتمع إلى قلة الاطلاع على الدراسات والأبحاث العلمية الجادة. فالمصدر الوحيد الذي اعتمد بكثرة حول طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، هو الكتابات التي ألفها. وبالرغم من غزارة المعلومات التاريخية التي تضمنتها تلك المصادر، إلا أنها غالبا ما تعبر عن وجهة نظر أصحابها. ثم نجد الكتب التي ألفها بعض المشارقة الأوائل عن الوجود العثماني في العالم العربي. فهذا ما دفعني إلى الكتابة في الموضوع المقترح، ويكون ذلك من خلال بعض المصادر المحلية، مثل وثائق الفترة العثمانية التي سلطت الأضواء على علاقات العثمانيين بمختلف الفئات الاجتماعية. والأكيد أن دراسة محتوى تلك الوثائق وتحليله قد يساعد على فهم الموضوع والإلمام به، ثم تقديم التقييم المناسب عن طبيعة الوجود العثماني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: طبيعة الحكم، العثماني، الجزائر، السكان، العلاقات.

Le résumé :

La nature du règne ottoman en Algérie est la question qui suscite une polémique dans la société, notamment dans les moments où les relations internationales connaissent des crises. Nous constatons que chaque individu tente de maintenir son point de vue sur la question sans chercher à connaitre la vérité des sources historiques neutres. La stérilité des débats sur la question au sein de la société, est due à notre avis, au faible intérêt que portent les individus aux études et recherches scientifiques sérieuses. Certains d'entre eux puisent leurs connaissances sur la nature du règne ottoman en Algérie, des sources et références réalisées par des auteurs occidentaux, particulièrement les captifs européens, Consuls, les religieux et les officiers de l'armée coloniale, ainsi que certains orientaux. Malgré l'effort et la contribution de ces derniers dans l'écriture de l'histoire, leurs écrits ne reflètent pas la réalité historique. Tout ceci nous a motivé à traiter le thème de la présence des ottomans en Algérie, en se référant aux sources locales, telles que les archives de l'époque, qui nous donnent un aperçu sur le type de relations que les gouverneurs ottomans entretenaient avec les différentes catégories sociales. Après cela, nous pouvons évaluer objectivement la vraie nature du règne ottoman en Algérie.

Mots clés : nature, règne, Ottoman, Algérie, population, relations

إيميل المؤلف المرسل:أرزقي شويتام arezkichouitem@gmail.com

مقدمة:

تعود دوافع تناول هذا الموضوع إلى تلك الأحكام والصور النمطية التي ورثناها عن المدرسة الفرنسية الكولونيالية التي اعتمد أصحابها في كتابة تاريخ الجزائر على مذكرات الأسرى الأوربيين وتقارير القناصل ورجال الدين، التي ادعت أن علاقات الإدارة العثمانية بسكان الجزائر كانت مقصورة على جمع الضرائب، وأن الوجود العثماني في الجزائر لا يختلف عما كان سائدا في الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية. وكانت الإدارة في نظر أصحاب تلك المدرسة، غالبا ما تلجأ إلى استعمال العنف ضد السكان لاستخلاص الضرائب (VALLIERE, 1979: 16)، أي أنها اختزلت العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع في عنصر الضرائب. ولم يكن رأي بعض المشارقة يختلف عن رأي الفرنسيين، لكون كتاباتهم عن الوجود العثماني في الجزائر، ما هي إلا ترجمة حرفية لما ورد في المصادر الغربية عامة. أعتقد أنه لا يمكن تعميم وجهة نظر بعض المشارقة عن الوجود العثماني في البلدان العربية. فإذا كان ذلك ينطبق على المشرق العربي، فإن الوضع في البلدان المغاربية لا سيما في الجزائر يختلف تماما. وذلك يعود إلى عدة أسباب تاريخية. فالمشرق العربي دخل تحت النفوذ العثماني بعد الانتصار الذي حققه العثمانيون على حساب المماليك في عام 1517م. بعد أن فرض السلطان سليم الأول (1512م-1520م) سيطرته على بلاد الشام وجه رسالة إلى السلطان المملوكي طومان باي حاكم مصر، طلب منه فيها الاعتراف بسلطته ودفع خرج مصر إلى الدولة العثمانية، إلا أن طومان باي رفض الامتثال لطلب السلطان سليم، ولهذا قرر هذا الأخير شن حملة عسكرية على مصر. وقد حاول المماليك الوقوف في وجه الجيش العثماني، والتقى الجيشان في موقعة الريدانية بالقرب من القاهرة في 21 يناير 1517م، تمكن خلالها الجيش العثماني من تحقيق انتصار باهر. وإثر ذلك تم إلحاق مصر والأقاليم التابعة لها ببلاد الشام والحجاز بالدولة العثمانية (فاصل بيات،2007: 397).

كان الحكم العثماني للبلدان العربية المشرقية مباشرا، بحكم قرب المسافة بين تلك البلدان ومركز الخلافة الإسلامية بإستانبول. فكان من السهل للسلاطين آل عثمان إرسال القوات العسكرية في وقت قصير لإخماد الحركات المناوئة لحكمهم واحتوائها. وغالبا ما كانت عواقب تدخلات الجيش العثماني في البلدان المشرقية وخيمة، فكانت تترك وراءها دمارا وخرابا. علاوة على ذلك، فإن هناك تداخل كبير بين المجتمع التركي العثماني والمجتمعات العربية المشرقية، فالأسر الغنية والمرموقة المنحدرة من أصل عثماني، كانت تحتل هرم المجتمع المشرقي كما هو الحال في مصر وبلاد الشام، وربما لهذه الاعتبارات كان المشارقة يعتبرون العثمانيين مستعمرين وحكمهم استبدادي. بينما في الجزائر، فإن العلاقة التي تربط الجزائريين بالسلطة العثمانية كانت مقصورة على التعاون في مجال الدفاع عن

بلدانهم ضد الخطر الخارجي الذي طالما هدد وجودهم. كما أن الحكام العثمانيين لم تكن لهم علاقة مباشرة بالمجتمع الجزائري، الذي كان يتشكل في معظمه من سكان الأرياف 95% الخاضعين لتنظيماتهم القبلية المحلية. فكان تعاملهم مع السلطة الحاكمة يتم عن طريق شيوخهم وزعاماتهم الدينيين. كما أن ظروف قدوم العثمانيين إلى الجزائر وإلى الحوض الغربي للبحر المتوسط عامة تختلف عن تلك التي تمت فيها إلحاق بلاد الشام ومصر وغيرهما من البلدان المشرقية إلى مشمولات الدولة العثمانية (فاضل بيات،2007: 258). ومهما كانت نظرة المشارقة الأوائل الذين أرخوا للوجود العثماني في المشرق وفي الغرب الإسلامي، فإنه في الآونة الأخيرة، عرف موقف المشارقة من العثمانيين وحكمهم تطورا إيجابيا، لا سيما عند بعض المثقفين، الذين رفعوا لواء إعادة النظر في الوجود العثماني في العالم العربي، ونذكر من رواد هذا التيار أو هذه المدرسة أساتذة جامعة الإسكندرية، الذين أسسوا تخصصا للدراسات العثمانية، معتمدين في دراساتهم على الوثائق العثمانية والعربية، وبعض الأعمال الحديثة لباحثين من البلدان المغاربية. والجدير بالذكر أن الأبحاث العلمية التي أنجزها الباحثون الجزائريون في الفترة الأخيرة، قليلة الانتشار والتوزيع في المشرق العربي، وهذا ما جعل المشارقة يستقون معلوماتهم من المصادر الغربية، والمغاربية القديمة التي استقر أصحابها في المشرق، أمثال المقري. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تدهور الحياة السياسية في الجزائر في بداية الوجود العثماني فيها وفي فترة حكم الآغوات (1659م-1671م) قد أرغم عددا من علماء الجزائر على ترك بلادهم ليستقروا في الحواضر المغاربية والمشرقية، فلهذا كانت مؤلفات بعضهم تعبر عن استيائهم من الحكم العثماني في الجزائر.

وبالرغم مما ذكرناه، فإن إشكالية الوجود العثماني في الجزائر بقيت مطروحة بحدة إلى يومنا هذا، لا سيما في ظل التطورات الحاصلة في المدة الأخيرة في الساحة الدولية. أعتقد أن تحريك هذه المسألة في الوقت الراهن لم يكن بدافع المعرفة التاريخية، بل هناك أغراض أخرى نجهلها.

عند تناولنا لموضوع طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، تتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الأسئلة، منها على سبيل المثال، ما هي حقيقة الحكم العثماني في الجزائر؟ هل انفرد الأتراك العثمانيون بالسلطة في الجزائر؟ هل كان للأهالي دور في تسيير شؤون البلاد أم أنهم همّشوا كما ادّعت ذلك المصادر الغربية؟ إن هذه الأسئلة تستوقفنا، وتتطلب منا مناقشتها بكل موضوعية لإظهار الحقيقة، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة العلاقة السائدة بين الإدارة العثمانية ومختلف الفئات الاجتماعية التي كان يتشكل منها المجتمع الجزائري. ونستعين في تقييم طبيعة العلاقة بين السلطة ومختلف الفئات الاجتماعية بمجموعة من الوثائق الأرشيفية، وهي عبارة عن الرسائل التي كان الحكام يتبادلونها مع مختلف الزعامات المحلية القبلية والدينية. وقبل ذلك نحاول أن نبين مكانة الضرائب المفروضة على المجتمع في تحديد نوعية العلاقات التي كانت سائدة بين الحكام والمحكومين، وذلك لكون معظم الدراسات التي

تناولت تلك العلاقات كانت تركز على عنصر الضرائب وجعلت منه سببا في توتر العلاقات واندلاع الانتفاضات المحلية ضد السلطة. وقبل الخوض في كل هذه القضايا، أرى أنه من الضروري والمفيد أن نقدم لمحة عن معالم نظام الحكم والتنظيمات الإدارية لأهمية هذه العناصر في تفاعلها مع المجتمع.

1. نظام الحكم والتنظيمات الإدارية:

1.1. مراحل الحكم العثماني:

لقد اعتاد المؤرخون على تقسيم الحكم العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل، هي:

1.1.1المرحلة الأولى:

عهد باي البايات (1519 – 1587م)[1] ، كان لقب باي البايات يطلق على حكام الجزائر ابتداء من عام 1519م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر تحت الحكم العثماني بصفة رسمية . وكان أول من حمل هذا اللقب خير الدين. وكان باي البايات يعين من قبل السلطان العثماني من رجال البحر. وقد لمعت في عهد هؤلاء الحكام عدة أسماء أمثال خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي(E. CAT,1889 : 268). ويعتبر هؤلاء الحكام من الرجال البارزين الذين أعادوا تنظيم البلاد وإخضاعها إلى سلطانهم حيث امتدّ حكمهم إلى الحدود التونسية والمغربية، ليصل في عهد صالح رايس إلى الواحات الجزائرية الجنوبية ورقلة وتقرت في عام 1552م. وقد مكنتهم قوة شخصيتهم من السيطرة على القوتين العسكريتين البرية والبحرية، وتسيير شؤون البلاد بمفردهم دون الأخذ برأي الديوان. كما امتد سلطانهم إلى حكام تونس وطرابلس (محمد خير فارس، 1969: 52). وقد يرجع الفضل لهؤلاء الحكام في تأسيس أول نواة للبحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر المتوسط ما يقرب من ثلاثة قرون، واسترجاع عدة مدن جزائرية من الأسبان، مثل صخرة البنيون في عام 1529م وبجاية في عام 1555م، والتصدي للغارات المتتالية التي كان يشنها الإسبان على السواحل الجزائرية، ومن أشهر تلك الغارات، غارة ملك إسبانيا " شرلكان" عام 1541م (مولاي بلحميسي، 1969: 34).وقد كانت الجزائر في تلك الفترة

[1] اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، فهناك من حدده بعام 1516م وهناك من ذكر عام 1518م، دون تقديم سند مادي يدعم هذا الاختيار. أعتقد أن التحاق الجزائر بالدولة العثمانية بصفة رسمية كان في عام 1519م، وقد تم ذلك بعد أن سافر الجزائري إلى إستانبول ليعرض على السلطان سليم الأول فكرة مد سلطة دولته إلى الجزائر. فبعد أن وافق السلطان على الفكرة التي عرضت عليه، أصدر فرمانا عين بموجبه خير الدين بايلربايا على الجزائر. وبناء على فرمان التعيين، فإن عام 1519م يعتبر التاريخ الرسمي لالتحاق الجزائر بالدولة العثمانية، كما أن الجيش العثماني والمتطوعين الذين أرسلهم السلطان إلى خير الدين كان في نفس التاريخ.

مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة العثمانية ، وذلك نتيجة الخطر الإسباني الذي كان يهدد العالم الإسلامي بأسره، إلاّ أن الوضع قد تغير في أواخر القرن السادس عشر، إذ عندما شعرت الدولة العثمانية بالضعف وتدهور أسطولها بعد هزيمة "لبيانت" البحرية عام 1571م (محمد سهيل طقوش، 2008: 237)، وانشغالها بالحرب مع الفرس، وتلاشي الخطر الإسباني على الجزائر بسبب انشغال إسبانيا بالحرب مع فرنسا وهولندا وانجلترا ، فكرت الدولة العثمانية في أن تغير نظام الحكم في الجزائر وتونس وطرابلس خشية استقلال حكام تلك الأقطار عنها وتأسيس دولة إسلامية منافسة لها. ولهذه الاعتبارات قامت في عام 1587م بإلغاء نظام البايلربايات، وأقامت مكانه نظام الباشوات. كما قسمت البلدان المغاربية إلى ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها البعض (محمد خير فارس، 1969: 58). والجدير بالذكر أن تغيير نظام الحكم لم يكن مقصورا على الجزائر فقط، بل شمل كل الولايات التابعة للدولة العثمانية، وكان ذلك يندرج ضمن الإصلاحات التي شرعت فيها الدولة العثمانية في تطبيقها، نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها.

2.1.1. المرحلة الثانية: عهد الباشوات (1587 م –1659م):

كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من إستانبول لمدة ثلاث سنوات، ولهذا كانوا يعتبرون موظفين غرباء عن الجزائر(BOYER , 1970:104) وقد اقتصرت مهامهم على جمع المال، وذلك لقصر مدة حكمهم (BOUABBA, 1972: 35) وعرفت البلاد في عهدهم عدة اضطرابات داخلية منها: احتدام الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، وتمرد قبائل قسنطينة، وثورة الكراغلة[2]. ومع مرور الوقت، لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع، فقد نافسهم في السلطة السياسية والإدارية الإنكشارية. وقد حاول خيضر باشا في عام 1596م أن يستعين بالكراغلة والأهالي للقضاء على الفرقة الإنكشارية المهيمنة، ولكن محاولته باءت بالفشل (BOYER, 1970: 982)ومنذ ذلك الحين اضطر الباشوات إلى الأخذ بآراء الديوان الذي كان يسيطر عليه رؤساء الجند، فأصبحت قراراتهم تصدر بهذه العبارات« نحن باشا وديوان ميليشيا الجزائر التي لا تغلب » (فارس، 1969: 60). وقد تمكنت الإنكشارية شيئا فشيئا من الانفصال عن الدولة العثمانية. وبالرغم من الصراعات الداخلية وضعف الباشوات، فإن ذلك لم يمنع البحرية الجزائرية من مواصلة نشاطها البحري، فتمكنت خلال تلك الفترة من شن عدة غارات على المدن الأوربية المطلة على البحر المتوسط، كرد فعل على الغارات التي كان الأوروبيون يشونها على السواحل الجزائرية حيث شهدت العقود الأولى من القرن السابع عشر عمليات مختلفة قام

[2].الكراغلة كلمة تطلق في الجزائر على المولدين من آباء عثمانيين وأمهات جزائريات.

بها القراصنة التوسكان وقطع أسطول البلاد الإيطالية ضد مدن ساحلية من أرض الجزائر. وكان ضحايا هذه القرصنة الرجال والنساء والأطفال، الذين يتخذون عبيدا في البلاد المسيحية (بونو، 1972 :6-7).

ومهما كان الوضع، فإن الباشوات استمروا في حكم البلاد بمفردهم حتى عام 1659م، وهو العام الذي تضرر فيه الرياس من سلوك إبراهيم باشا المالي حيالهم، فزجوا به في السجن. وكان هذا الحادث في صالح الإنكشارية، الذين استغلوا فرصة شغر منصب الباشا ليعينوا فيه أحد جنودهم تحت اسم الآغا (BOYER , 1966: 301)، وهكذا بدأ عهد جديد عرف بعهد الآغوات.

3.1.1. المرحلة الثالثة: عهد الآغوات (1659 م – 1671م):

كان الآغوات ينتخبون من الفرقة الإنكشارية لمدة شهرين فقط، مما جعل معظم أفراد الإنكشارية يطمعون في الوصول إلى منصب الآغا (CAT, 1889: 294). ورغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته (BOUABBA , 1972: 37). وقد تناوب على منصب الآغا أربعة آغوات، وكلهم اغتيلوا من قبل الجنود بسبب محاولة احتفاظهم بمنصب الآغا أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود (فارس، 1969: 68). وفي عهدهم شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتدّ الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوروبية، منها غارة القائد الفرنسي " بوفور " على مدينة جيجل في عام 1664م (WATBLED, 1873: 218). وقد استاءت طائفة الرياس من هذا الوضع وحملت علي آغا مسؤولية الأضرار التي ألحقت بالموانئ والسفن الجزائرية، واتهم بتقصيره في أمر البحرية، كما اتهمه الإنكشارية بتكديس الأموال، ولهذه الأسباب تم اغتياله في عام 1671م. وعين الانكشاريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الآغوات، ولكنهم رفضوا كلهم تولي منصب الآغا الخطير. وفي تلك الآونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعين أحد الرياس حاكما للجزائر (فارس، 1969: 69) تحت اسم الداي.

4.1.1. المرحلة الرابعة: عهد الدايات (1671–1830م)

كان الدايات في بداية عهدهم ينتخبون من طائفة الرياس التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الآغوات. ورغم هذا الانقلاب الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين الباشوات، إلا أن وجودهم في الجزائر كان شرفيا فقط، إذ جردوا من كل السلطات (WATBLED, 1873: 144).

وكان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر، وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف مركز طائفة الرياس. وكان هذا الوضع في صالح الإنكشارية الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم. ومنذ عام 1689م، أصبح الدايات ينتخبون من الإنكشارية لمدى الحياة (فارس: 1969: 71).وكان منصب الداي تتولاه في الغالب إحدى الشخصيات البارزة

في الدولة، وهي الخزناجي والآغا وخوجة الخيل، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، إذ كان بإمكان أي فرد أن يصل إلى منصب الداي، وكانت هذه الحالة تحدث في وقت الاضطراب والفوضى (DE PARADIS, 1983 : 204).وقد تمكن الداي مع مرور الوقت، أن يجمع بين منصب الداي والباشا، وذلك عندما رفض الداي علي عام 1711م استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان، ومنذ ذلك الحين لم يعد الداي تابعا للسلطان العثماني، ولا مقيدا بقراراته كما كان الشأن في العهود الأولى، بل أصبح حليفا له، ويتبادل معه الهدايا في المناسبات (SHAW, 1980: 152).

ورغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في منصب الداي بصفة رسمية، لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان أو المرسوم والقفطان والسيف من السلطان (شالر، 1982: 42). كما أن الداي كان مضطرا في بعض الأحيان إلى الاستجابة لأوامر السلطان حتى يخول له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية (BOYER ,1956: 12). وتعتبر عملية التجنيد هذه ورقة ضغط في يد السلطان العثماني يستعملها لإرغام حكام الجزائر على تنفيذ أوامره[3]، إلا أن علاقة الديات بالدولة العثمانية قد تغيرت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذ ظهر نوع من التقارب بين البلدين نتيجة تحالف الدول الأوربية ضد الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، وهذا ما تؤكده الرسائل التي كان الدايات يرسلونها إلى حكام الدول الأوربية حيث كانوا يخاطبونهم باسم السلطان العثماني (PLANTET, 1981: T2).

وأخيرا يمكن القول إن قدوم العثمانيين إلى الجزائر وإلى شمال إفريقيا عامة ، كان إيجابيا في العهود الأولى، إذ تمكنوا من التصدي للأطماع الأوربية الاستعمارية، وينطبق ذلك أيضا على دول المشرق العربي التي دخلت تحت الحكم العثماني، إذ حالت قوة العثمانيين واحتلالهم لممرات الشرق الأوسط والقسطنطينية والسويس والشام والبصرة وجنوب الجزيرة العربية وكذلك الشمال الإفريقي ، دون وصول الاستغلال الاقتصادي الأوروبي وامتداد نطاق الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية إلى هذه المناطق في وقت مبكر كما حدث في جنوب شرق آسيا (عبد العزيز، 1989: 28).

ومهما قيل عن الحكم العثماني في الجزائر، فإنه لم يكن يخلو من السلبيات خاصة في العهد الأخير، إذ تضافرت العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت تأثيرا سلبيا في الحياة السياسية، مما أدى إلى ضعف الحكم وزواله نهائيا.

[3] وثائق عثمانية، "فرمان السلطان سليم الثالث إلى سلطات أزمير يسمح فيه لحكام الجزائر بتجنيد الجند"، المجموعة 3207، رقم الوثيقة 20، السنة 1210هـ/ 1795م. أنظر أيضا الوثائق رقم 18، 29. المكتبة الوطنية الجزائرية.

2. التقسيمات الإدارية:

إن أول عمل قام به العثمانيون بعد استقرارهم في الجزائر، هو البحث عن الآليات العملية التي تمكنهم من تثبيت حكمهم في البلاد، فلهذا الغرض وضعوا نظاما إداريا محكما، فقسموا البلاد من الناحية الإدارية إلى أقاليم التي عرفت بالبايالیك، وأنشأوا أجهزة إدارية متنوعة في المدن والأرياف. وقد مكنهم هذا التنظيم من إخضاع معظم أجزاء البلاد لسلطتهم. فقد اكتمل الهيكل الإداري في الجزائر في حدودعام1565م، فقسمت البلاد من الناحية الإدارية إلى أربعة بايالیك أو أقاليم، هي:

- دار السلطان: وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم.
- بايلك التيطري : عاصمته المدية
- بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة
- بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الأسبان في المرة الأولى عام 1708م ثم في التحرير النهائي عام 1792م.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية، ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر، ولم يطرأ عليه تغير كبير طوال فترة الحكم العثماني.

وكانت المناطق التابعة لدار السلطان يتولى إدارتها آغا العرب الذي ينوب عن الداي. كما تم إنشاء مجموعة من القيادات في المناطق البعيدة نسبيا عن دار السلطان، إلا أنها كانت تابعة إداريا لها. وكان يعين على كل قيادة قايد، له تقريبا نفس الصلاحيات التي منحت للبايات في البايالیك.

وقد ورد في المصادر أن الوزراء الثلاثة الأوائل كانوا من المرشحين لتولية منصب الداي في حالة شغور المنصب بسبب العزل أو الوفاة.

وهناك أجهزة إدارية أخرى خاصة بتسيير شؤون المجتمع، مثل القطاع القضائي الذي يتولى أمره القضاة الحنفية والمالكية، الذين يساعدهم في مهامهم عدد من الأعوان، مثل، الباش عدل، والعدل، والكتاب، والمحضرون، والشواش. وكان لجهاز القضاء علاقة وطيدة بجهاز تسيير الأوقاف، الذي كان يشرف عليه المجلس العلمي، والوكلاء والنظار والمزوار والشواش. وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت لهذه الأجهزة، فإن

القضايا المستعصية كانت تعرض على الداي، الذي كان بمثابة القاضي الأول في البلاد. وقد ورد في الوثائق أن بعض القضايا التي لم يتوصل القضاة إلى الفصل فيها، يتم عرضها على الداي للبت فيها[4].

1.2. الأجهزة الإدارية على المستوى المركزي:

في البداية كان حاكم الجزائر من رجال البحر الذين عرفوا " بطائفة الرياس". وكان يتولى رئاسة التنظيم الإداري والعسكري، ويساعده في مهامه ديوان يتكون من كبار الضباط ومجلس يضم أعيان البلاد والعلماء، ثم أصبح الحاكم فيما بعد يعين من قادة الجيش البري، كما أن السلطان العثماني كان يعين إلى جانب الحاكم حاكما ثانيا بلقب الباشا. وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى عام 1711م حيث تمكن الحاكم أن يجمع بين منصب الحاكم ولقب الباشا بعد أن أبعد الباشا نهائيا من البلاد (SHAW, 1980: 125). وقد ظهر في مطلع القرن السابع عشر ديوانان هما: الديوان الضيق أو الصغير، وكان يتألف من الحاكم والآغوات والكاتب العام والمفتي والقاضي الحنفيين والضباط الإنكشارية، ويصل عدد الأعضاء إلى خمسين عضوا، والديوان الموسع أو الكبير، ويضم كل الضباط الكبار والموظفين الساميين وممثلي الأعيان والرياس ونسبة كبيرة من العلماء. وكان دوره يقتصر على المصادقة على قرارات الديوان الصغير. ويمكن أن نضيف إلى هذين الديوانين ديوانا ثالثا، وهو ديوان رياس البحر الذي كان يضم كبار القادة في البحرية، وتمثلت مهامه في الإشراف على كل ما يتعلق بالشؤون البحرية (BOYER, 1966 :301). ومع مرور الوقت، فقدت تلك الدواوين صلاحياتها حيث أصبحت لا تعقد جلساتها كما هو الحال في بداية أمرها. ويصف "شالر" القنصل الأمريكي في الجزائر (1816 – 1824م)، الديوان بقوله: " كان الديوان في الماضي جهاز الدولة الحقيقي، فكان يعقد جلساته بانتظام ويتصرف في الأموال، ويدعى الحق في مناقشة جميع الإجراءات الحكومية ويتخذ قرارات بشأنها، ولكنه الآن، أصبح مجرد شبح لا حول ولا قوة له " (شالر، 1983: 43). وكانالحكام في العهود الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر يعتمدون أساسا في تسيير شؤون البلاد على مجلس خاص متكون من خمسة أعضاء أساسيين هم:

- الخزناجي : يشرف على الشؤون المالية.
- آغا العرب: يشرف على شؤون الأهالي المقيمين في المناطق التابعة لمدينة الجزائر.
- خوجة الخيل: يتولى مهمة جمع الضرائب والإشراف على المواشي وأملاك الدولة من أراضي زراعية.
- وكيل الحرج: يدير الشؤون البحرية، ويقوم في نفس الوقت بدور وزير العلاقات الخارجية.

[4].وثائق عثمانية، "رسالة يحيى آغا إلى الداي حسين"، المجموعة 3206، رقم الوثيقة 16، السنة أوائل محرم 1243هـ-/1827م، المكتبة الوطنية الجزائر.

- بيت المالجي: يشرف على مصادرة الأملاك وصيانة الأوقاف، ويدير أملاك الأموات الذين لم يخلفوا ورثة. ويساعد هؤلاء الوزراء في مهامهم مجموعة كبيرة من الخواجات أو الكتاب (سعيدوني، 1992: 255).

2.2. الإدارة على المستوى المحلي (البايلك):

كان الحاكم يعين على رأس كل بايلك "بايا"، وكانت سلطة هؤلاء البايات مطلقة، وتتمثل مهامهم في تسيير شؤون أقاليمهم، والإشراف على القوات العسكرية النظامية وغير النظامية، وجمع الضرائب، كما كانوا مطالبين بالتوجه إلى الجزائر العاصمة مرة كل ثلاث سنوات ليسلموا عائدات بايالیكه إلى الخزينة العامة، ويقدمون التقارير عن الأوضاع العامة في المناطق الخاضعة لهم. وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا، وذلك وفقا لما يقدمونه من العائدات والهدايا للداي وأعوانه (VAYSSETES ,1958 :111-112).

كان البايات يختارون في بداية العهد العثماني من ضمن الجنود الذين سبق لهم أن أظهروا قدرات وكفاءات عالية في الميادين الإدارية والعسكرية، وعلى هذا الأساس، فإن رتبة الباي كانت تأتي مباشرة بعد رتبة الأغا (حمدان بن عثمان خوجة، 1980 :138)، لكن مع مرور الوقت تغيرت طريقة تعيين البايات، إذ لم يعد الحكام يلتزمون بالشروط والمعايير المذكورة، فأصبحت هناك عدة اعتبارات تتدخل في طريقة تعيين البايات، منها علاقة المصاهرة مع القبائل الداخلية، من أجل القضاء على الفتن التي كانت تقع بين بعض القبائل والسلطة الحاكمة من حين لآخر. وقد قال حمدان بن عثمان خوجة عن تعيين البايات " لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتجه لأقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال. لقد كانت تلك المناصب تباع وتشترى" (حمدان بن عثمان خوجة، 1980: 150-151).

وإلى جانب البايات هناك عدد كبير من الموظفين الذين يشكلون دواوينهم، وهذه الدواوين التي لم تكن تختلف كثيرا عن ديوان الحاكم في الجزائر (VAYSSETTES,1958: 111)(محمد بن يوسف الزياني،1979: 190).

وقد قسمت البايالیك بدورها إلى عدة أوطان وقبائل ودواوير يحكمها قياد وشيوخ القبائل الذين يعينهم الباي (VAYSSETTES, 1958: 118). وكان البايات يعتمدون في تسيير بايالیكهم على القبائل الخاضعة لهم والتي تعرف بقبائل المخزن، وعلى الحاميات العسكرية المرابطة في المناطق الحساسة عبر أنحاء البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن حق تعيين القياد والشيوخ لم يكن حكرا على البايات، بل ورد في الوثائق أن الدايات كانوا هم أيضا يتولون

تعيين هؤلاء الأعوان، لاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني[5]، ويمكن إرجاعهذا التدخل للدايات إلى ضعف شخصية البايات، وما كانت تدره تلك التعيينات من أموال.

أما على مستوى مدن البايلك، فكان لها نظام تسيير خاص، إذ يعين الباي حاكما عليها الذي يساعده في مهامه بعض الموظفين الأساسيين مثل الخزندار وقائد العيون وقائد الحامية، إلا أن الأهمية التي تكتسيها المدينة في التنظيم الإداري العثماني، جعل الدايات ينفردون بحق تعيين حكام المدن واختيارهم، كما كانوا يهدفون من وراء ذلك التقليص من صلاحيات البايات ومراقبتهم.

وقد تمكن الحكام بفضل هذا التنظيم من السيطرة على البلاد أزيد من ثلاثة قرون، ووصلت الجزائر في عهدهم إلى أوج عظمتها، وصمدت أمام كل الاعتداءات الخارجية، وأخمدت حركات التمرد الداخلية.

وإلى جانب هذه التقسيمات الإدارية وأجهزتها، فإنها لم تكن تشمل كل الرقعة الجغرافية للبلاد، إذ هناك بعض التنظيمات المحلية التي كانت تتكفل بتسيير المناطق الخاضعة لسلطتها، ونعني بذلك الإمارات المحلية، أمثال كوكو وبني عباس في الزواوة الغربية والشرقية التي ظهرت إلى الوجود بعد سقوط بجاية في يد الإسبان عام 1510م. وقد تميزت تلك الإمارات بتنظيماتها الخاصة.

يبدو مما تقدم أن العثمانيين وضعوا نظاما إداريا محكما، مكنهم من البقاء في الجزائر أزيد من ثلاثة قرون. وبالرغم من قلة عددهم، فإنهم اعتمدوا في تسيير البلاد، وحفظ الأمن بها على القبائل المحلية المتعاونة معهم. إلا أنه مهما بلغ هذا التنظيم من النجاعة، فإنه لم يكن يخلو من بعض السلبيات، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني. فكان للاضطرابات السياسية الداخلية، والضغوط الخارجية، انعكاس سلبي على سلوك الحكام في تعاملهم مع السكان. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الثورات في مختلف جهات من البلاد، التي تسببت في إضعاف الحكم وزواله.

وما يمكن ملاحظته بعد هذا العرض لأهم معالم الحكم وتطوراته، هو أن التحولات التي كانت تطرأ على طبيعة الحكم قد عانى منها السكان كثيرا، لاسيما في عهد الآغوات الذي عمت فيه الفوضى، والفترة الأخيرة من عهد الدايات، نتيجة لاشتداد وطأة الأعوان الإداريين والعسكريين. وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار حركات العصيان والتمرد في الأرياف، خاصة في مواسم جمع الضرائب التي تكثر فيها تجاوزات المكلفين بجمعها، وهذا ما سنحاول شرحه أثناء تناولنا للعلاقة السائدة بين الحكام والمحكومين، ونبين فيه دور الضرائب في تحديد طبيعة تلك العلاقة.

[5] "قرار الداي علي خوجة خاص بتعيين القياد والشيوخ في عام 1232هـ/1817م"، سلسلة بيت البايلك علبة 25 إلى 30، السنة 1232هـ/1817م.

3.دور الضرائب في تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع:

يرى بعض المؤرخين الغربيين أن علاقة الإدارة العثمانية بالسكان، كانت مقصورة على جمع الضرائب، وأن الوجود العثماني في الجزائر لا يختلف عما كان سائدا في الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية. وكانت الإدارة في نظرهم، غالبا ما تلجأ إلى استعمال العنف لاستخلاص الضرائب (VALLIERE, 1979 :16) . إن هذا الرأي يستوقفنا، ويتطلب منا مناقشته بكل موضوعية، حتى نظهر الحقيقة، وتكون البداية من تلك التحولات الهامة التي عرفه العالم في أواخر القرن الخامس عشر ومطلع السادس عشر،وما ترتب عليها من انعكاسات خطيرة على العالم الإسلامي، بما فيه الجزائر (فروق عثمان أباظة،1987).

كان قدوم العثمانيين إلى الجزائر في مطلع القرن السادس عشر، نتيجة لتلك الظروف والتطورات التي عرفه العالمان الإسلامي والمسيحي، لاسيما منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط، فقد شهدت العلاقات الدولية تأزما، واشتد التنافس بين الدولة العثمانية والدول الأوربية حول المسالك التجارية ومناطق النفوذ .فأصبحت منطقة الغرب الإسلامي، وعلى رأسها الجزائر، محطة أطماع الدول الأوربية، فتعرضت مدنها الساحلية للاحتلال، وشنت ضدها حملات عسكرية، ولم يكن في وسعها الدفاع عن نفسها، بسبب ضعفها، وافتقارها للوحدة السياسية والتنظيم، فكادت أن تتحول كل منطقة الغرب الإسلامي إلى مملكة مسيحية. نلاحظ أن هذه الحقائق التاريخية لم تركز عليها المصادر الغربية، فتجاهلت الإشارة إلى أن الجزائر كانت ضحية سقوط غرناطة عام 1492م، وما ترتب عليه من انعكاسات، وإلى تلك الظروف الحرجة التي كانت تمر بها في تلك الفترة، وإلى الأطماع الاستعمارية المتزايدة، والتي كانت سببا في قدوم العثمانيين، بل كان تركيزها منصبا على الضرائب التي كانت تستخلص من السكان، ويوحي ذلك بأن تلك الظاهرة كانت مقصورة على العثمانيين فقط دون سواهم .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن عملية جمع الضرائب ليست حديثة، ولم تكن مقصورة على المجتمع الجزائري، بل كانت سائدة منذ أن ظهرت الدولة إلى الوجود، فهي تعد سلوكا حضاريا عند المجتمعات التي تدفع ما عليها من الضرائب بانتظام، شريطة أن يكون الحكام عادلين في جمعها، فلهذا لاحظنا أن العثمانيين اعتمدوا منذ بداية

عهدهم في الجزائر على السكان في جمع الأموال وكل ما يحتاجونه من المواد، للاعتناء بالجيش وتسليحه، لضمان استقرار الدولة واستمرارها، وكان ذلك بوضع نظام ضريبي، تختلف فعاليته من فترة لأخرى، ومن منطقة لأخرى. و في كل الأحوال، فإن قيمة الضريبة التي كان يدفعها السكان، كانت تحددها القوانين الشرعية، التي تقدرها بعشر الثروة. وهل تساءل الغربيون عن نوعية الضرائب وقيمتها التي كانت مجتمعاتهم مطالبة بها؟

نذكر هنا، أن المجتمعات الأوربية، لاسيما خلال العصور الوسطى، كانت مجبرة على دفع الضرائب إلى طرفين (السلطة المدنية المتمثلة في الملك، والسلطة الدينية المتمثلة في الكنيسة)، بل أكثر من ذلك، فإن نظام الإقطاع المتبع آنذاك، جعل من أفراد المجتمع أقنانا خاضعين لأسيادهم (أحمد الشعراوي،1970: 6).

وقد اضطرت الجزائر، لمواجهة الظرف الصعب إلى الاستعانة بالدولة العثمانية (عبد الجليل التميمي،1976: 16)، التي كانت تعد القوة الإسلامية الوحيدة القادرة على التصدي للمد الاستعماري الإسباني. وأصبح من مهام العثمانيين وأولوياتهم، الدفاع عن الجزائر من الأخطار الخارجية، وكان ذلك يتوافق مع إستراتيجيتهم في البحر المتوسط.

لم يكن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر عشوائيا، بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لآخر، فكانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب، وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد (ناصر الدين سعيدوني، 1979: 118). وبالرغم من كل هذه الإجراءات الميسرة في عملية جمع الضرائب، فإن الإدارة كانت تضطر في بعض الحالات إلى استعمال القوة ضد القبائل الجبلية والصحراوية المتقاعسة عن احترام التزاماتها اتجاه الدولة، والذي كان يعود سبب ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك القبائل.

ومهما قيل عن سياسة الإدارة العثمانية فبتعاملها مع سكان الأرياف، فإنها كانت على ما يبدو، تتميز بالليونة، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، إذ قال: " عندما يخضعون قبيلة عدوة، ثم تستسلم تلك القبيلة،

يستقبلونها بحفاوة، ويعيدون إليها ما أخذ منها أثناء الحرب. وقد يعوضون لها الأشياء المتلفة حتى يتمكنوا من جلبها إليهم بعد الانتصار عليها. لقد كانوا يبرهنون لمثل هذه القبيلة على ثقتهم بها، ويدفعونها إلى أن تعيش هادئة"(حمدان بن عثمان خوجة، 1980: 111). نلاحظ أن ما ورد في هذا المصدر يدحض كل ما ذهبت إليه بعض المصادر الغربية التي بالغت في وصف علاقات الحاكمين بالمحكومين.

4. علاقة الإدارة العثمانية بسكان المدن:

كان سكان المدن الجزائرية عموما، يعيشون في وئام مع السلطة الحاكمة منذ أن تم التحاق الجزائر بالدولة العثمانية بصفة رسمية في عام 1519م. ولم نسجل طوال الحكم العثماني أية حركة مناوئة للعثمانيين على مستوى المدن الجزائرية، ما عدا تلك الانتفاضات التي قام بها الكراغلة(المولدون) خلال عامي 1629 و1633م(**BOYER ,1970 :80**)،كرد فعل على إقصائهم من الاستفادة من الامتيازات. أما فيما يخص الجزائريين، فإن بعض الأسر المحلية قد تمكنت من الحصول على بعض الوظائف الإدارية، وكان لها تأثير على الحكام على مختلف المستويات، ونذكر على سبيل المثال، أسرة الفكون التي تولى أفرادها ركب الحج وغيرها من المناصب، وعبد المؤمن، والمسبيح في مدينة قسنطينة (الفكون، 1987: 57). وكان لأعيان الفئات الاجتماعية المختلفة القاطنة في المدن، وأمناء الحرف والمهن (غطاس، 2002)، علاقات متينة بالسلطة الحاكمة. وهذا ما يفسر الانسجام الموجود بين الطرفين طوال فترة الحكم العثماني. وقد تعززت تلك العلاقات عن طريق المصاهرة. كما أن الأخطار الخارجية التي كانت تهدد كيان الدولة الجزائرية قد ساهمت إلى حد كبير في خلق نوع من التماسك بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن الفئة التي ينتسبون إليها. وقد حال تنوع الأعراق للتركيبة السكانية في المدن دون ظهور حركة مناوئة للعثمانيين. فقد أدت المصلحة المشتركة بسكان المدن إلى ربط مصيرهم بمصير العثمانيين (شويتام، 2009: 128).

وقد لخص الضابط الفرنسي روزيه Rozet، موقف سكان مدينة الجزائر من الأتراك العثمانيين في بداية الاحتلال، قائلا: " فبالرغم من أن سكان مدينة الجزائر قد عانوا من عجرفة الأتراك، إلا أنهم لم يذكروهم بسوء، بل بالعكس، فكل الذين أتيحت لهم الفرصة للتحدث إليهم، كانوا معجبين بهم" (ROZET ET CARETTE, 1850: 8). وهذه الشهادة تؤكد عدم تقبل سكان مدينة الجزائر للاحتلال الفرنسي، وفي نفس الوقت يدحض أراء أولئك الذين وصفوا علاقة الأتراك العثمانيين بالأهالي بالتنافر.

بينما هناك من لم يدرك حقيقة هذه العلاقة الموجودة بين الأهالي والأتراك العثمانيين، أمثال الضابط الفرنسي استرهازي W. Esterhazy، الذي حاول أن يقارن بين سياسة فرنسا في الجزائر في بداية الاحتلال بتلك التي نهجها العثمانيون من قبل، فقال: "إن العثمانيين قد أحسنوا استغلال ظاهرة التنوع البشري الموجود في الجزائر،

فهم ليسوا بحاجة إلى تشتيت صفوف السكان لإخضاعهم، لأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الانقسامات الموجودة، وهنا يكمن ضعف سياسة الفرنسيين، الذين كان الأجدر بهم الاقتداء بالعثمانيين في هذا المجال" (ESTERHAZY,1840: 257).

أعتقد أن هذا الرأي بعيد كل البعد عن الحقيقة، لأن الفرنسيين كما هو معلوم، قد اعتمدوا هم أيضا على بعض القبائل المحلية أثناء توسعهم في دواخل البلاد، وإن لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وضمان ولاء القبائل لهم، فإن ذلك يعود إلى اختلاف أغراضهم عن تلك التي جاء من أجلها العثمانيون إلى الجزائر. وما لم يذكره استرهازيEsterhazy، هو أن العثمانيين قدموا إلى الجزائر بطلب من بعض أعيان المدن الساحلية للدفاع عن دينهم وبلادهم من اعتداءات الأسبان. أما الفرنسيون، فإنهم جاؤوا لاحتلال البلاد، وإبادة العباد، وتدنيس مقدساتهم. ولهذه الاعتبارات، عجز الفرنسيون عن تحقيق ما حققه العثمانيون. وتدعيما لما أوردناه، نذكر ما قاله أحد الدارسين عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء قدوم العثمانيين إلى الجزائر، فقال: " إن الدين كان المبرر الأول لظهور العثمانيين في المشرق والمغرب، فلولا الحروب الصليبية التي شنتها أوربا الغربية بقيادة إسبانيا ضد الجزائر، لما كان هناك مبرر لتدخل آل عثمان. فقد كانوا مدفوعين برغبة الجهاد والحماس الديني للدفاع عن حدود الإسلام الغربية، وكانوا بالطبع يبحثون لهم عن حلفاء ومؤيدين، فوجدوهم في رجال الدين، وخصوصا المرابطين" (سعد الله، 1998: 460).

والحقيقة التي يجب ذكرها، هي أن الجزائر لم تكن معزولة عما كان يجري في الساحة الدولية في أواخر القرن الخامس عشر/ لا شك أن سكانها قد سمعوا بالانتصارات التي حققها العثمانيون تحت راية الجهاد على حساب الدول الأوربية، والفتح العظيم للقسطنطينية بعد أن تفوق العثمانيون بقيادة السلطان محمد الثاني الفاتح (1451-1481م) على البيزنطيين في عام 1453م. أعتقد أن كل هذه الأسباب هي التي شجعت بعض الأعيان الجزائريين على اتخاذ قرار الاستنجاد بالعثمانيين لمعاضدتهم في جهادهم ضد الأسبان. فقد استجاب السلطان سليم الأول (1512-1520م)، لطلب الجزائريين دون تردد، إذ كان يدرك أهمية موقع الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط. وإثر ذلك أصبحت الجزائر أحد العنصر الأساسي في استراتيجية العثمانيين في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

5. علاقة الإدارة العثمانية بسكان الأرياف:

اعتمد الأتراك العثمانيون في تسيير شؤون المجتمع الريفي على بعض القبائل المتعاونة والمتحالفة، والأسر المحلية القوية، أمثال آل مقران، وابن قانة، وبني جلاب، وبوعكاز، وابن عشور في بايلك قسنطينة، وابن شهرة في بايلكالتيطري وأولاد سيدي الشيخ في بايلك الغرب(MERCIER:1897, 154)، وكذا قبائل المخزن،

أمثال الزمول، والدوايرة، والعبيد، والمكحلية. تعتبر هذه القبائل بمختلف أنواعها وتسمياتها، أداة في يد الحكام العثمانيين يوظفونها في تسيير المجتمع الريفي. فكانت تؤدي أدوارا اقتصادية وإدارية وعسكرية مقابل حصولها على بعض الامتيازات. وقد أدرك العثمانيون منذ بداية وجودهم في الجزائر مكانة القوى الدينية المحلية ودورها في المجتمع، فحاولوا التقرب منها والاستعانة بها في تعاملهم مع السكان. وكان دور الشخصيات الدينية يتمثل في تقديم المشورة والتوسط بين السلطة والقبائل قصد تسوية الخلافات التي كانت تحدث بين الطرفين من حين لأخر، وضمان أمن القوات العثمانية في الأرياف. وقد قيل إن القوات العثمانية لا يمكن لها عبور جبال البيبان وجرجرة دون أخذ ضمانات المرابطين المؤثرين في تلك المناطق. وكان للمرابطين مهام أخرى، فكان الحكام يكلفونهم بإيصال مرتبات الجند المقيمين في الحاميات العسكرية، وهذا ما يؤكده قرار التعيين الذي أصدره أحمد القلي، باي قسنطينة في عام 1756م، إذ جاء فيه: «قد كلفنا سيدي أحمد المكي بالإشراف على كل أمورنا، ونقل مرتبات حامية جيجل المحروسة"[6]. وكان الحكام يمنحون للشخصيات الدينية بعض الامتيازات للحفاظ على ودها وولائها لهم. وهذا ما استخلصناه من القوانين العرفية التي كانت تنظم الحياة العامة في أعراش بلاد الزواوة. فقد نصت إحدى البنود على الآتي: "إن المرابطين حرمة، يأخذون من الأعراش أعشار الزرع والتين والزيت. فالأعراش التحاقه تدفع لأولاد سيدي حمزة، والأعراش الفواقه تدفع للشرفاء والمرابطين. ولما يخرج السلطان لمحاربة القبايل، يدفع لزواياهم الثيران والسناجق، وعدة، والمرابطون يأمرون أعراشهم إلى طاعة المخزن والعافية (السلم) (BERNARD, 1933: 14).

توضح هذه الوثائق دور القوى الدينية في المجتمع الريفي وعلاقاتها بالسلطة الحاكمة. فكان الحكام يدفعون للزوايا والمرابطين المؤثرين الهدايا ليتوسطوا بينهم وبين قبائلهم المتمردة. والجدير بالملاحظة، هو أن المجتمع الريفي بمختلف فئاته، كان رهن إشارة زعاماته المحلية القبلية والدينية. فلا يمكن لأي فرد ألا يستجيب لأوامر شيخه. فإن الصرامة التي تتميز بها القوانين العرفية، جعلت كل أفراد القبائل يطيعون زعاماتهم، فكل من خرج عن هذا العرف يكون مصيره العزل، ولا يتلقى الدعم من جماعته في أوقات الحاجة والضيق. علما أن أفراد القبيلة الواحدة في تلك الفترة، كانوا متماسكين ومتعاونين فيما بينهم قصد ضمان معيشتهم والدفاع عن حياتهم من الأخطار التي تهدد مصيرهم. ولهذه الأسباب قام الحكام بالاستعانة بالقوى الدينية وغيرها من الزعامات القبلية لإخضاع القبائل المناوئة لهم. إلا أن مع مرور الوقت، قد تدهورت العلاقة بين الحكام والقوى الدينية، لاسيما في العقود الأخيرة من الوجود العثماني في الجزائر (1804م–1830م). فالظروف الاقتصادية الحرجة التي كانت تمر بها البلاد، وما تبلور من انعكاسات سلبية على مختلف القطاعات، أدى بالحكام إلى عدم احترام التزاماتهم نحو

[6] وثاق عثمانية، "قرار تعيين سيدي أحمد المكي على جيجل"، الملف 3204، رقم الوثيقة 39، السنة 1170هـ/ 1756م، المكتبة الوطنية، الجزائر.

بعض الشخصيات الدينية. وهذا ما يمكن استخلاصه من محتوى القرار الذي أصدره الداي حسين (1818م-1830م) في عام 1235هـ/1819م، ألح فيه على ضرورة احترام الشرفاء والعلماء ورفع عنهم المطالب المخزنية، فقد جاء فيه:

"ليعلم الواقف عليه على هذا الأمر الكريم الخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره والعلي شأنه وقدره من القواد والعمال والخاص والعام من ساير المصرفين في الأحوال ببلدتنا الجزائر المحروسة ...أما بعد فقد اتفق أمرنا الرشيد وعزمنا الصائب السديد على أننا قد أنعمنا على السادات الأبرار والعلماء الأخيار الفقيه الأجل التقي الأفضل التالي كتاب الله عز وجل سيدي محمد بن زينب وسيدي العربي وسيدي الهواري والسيد عابد وكافة أولاد سيدي الحاج عبد الهادي إنعاما تاما شاملا عاما وحررناهم أي رفعنا عليهم وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين لأنه ثبت لدينا أنهم شرفاء النسبة ووقفوا موقف آباءهم الاكرامين مع التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد رفعنا عنهم المطالب المخزنية قلت أو جلت...ومن تعرض لهم فقد حلت عليه عقوبتنا الشديدة وتجري عليه إحكامنا بحيث لا يمنعه منا مانع ولا يشفع له شافع..."[7].

أما القسم الثاني من القبائل، هي تلك التي تعرف بالممتنعة عن دفع الضرائب. فكانت تقف في وجه الإدارة، لاسيما في مواسم جمع الضرائب. ويكون التركيز في هذا العرض على تحليل العوامل المؤثرة في علاقة الإدارة مع هذا النوع من القبائل.

لقد نهجت الإدارة العثمانية سياسة خاصة في تعاملها مع بعض القبائل الصحراوية والحدودية والجبلية الممتنعة عن دفع الضرائب، أو تلك التي كانت تعارض سياسة العثمانيين الضريبية. فلم يكن من أولويات الإدارة فرض الضرائب، كما هو الشأن في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل على دفع ضريبة رمزية تعبيرا عن ولائها وتبعيتها لها (ROBIN,1998: 18). وما يدل على رمزية الضريبة التي كانت تدفعها بعض القبائل، نذكر حالة القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الوعرة، فكانت قبائل آث إيراثن في أعالي جبال جرجرة، تدفع لقائد تيزي وزو مئة وخمسة وعشرين فرنكا، وفي المقابل كان القائد يمنح لأعيان تلك القبائل أثناء استلامه لضريبة المعونة، الهدايا المتمثلة في الألبسة والأسلحة، غالبا ما تكون قيمتها ضعف المعونة المقدمة (HANOTEAU et LETOURNEUX,1873: 38).

فلهذا، هناك من يرى أن الإدارة كانت تسمح لتلك القبائل بأن تعين قضاتها، وأن تمارس العدالة حسب هواها، إلا أنها كانت مطالبة بالحفاظ على السلم، ودفع الضرائب المقررة عليها بانتظام. فإن التزمت القبائل بتلك

[7] وثائق عثمانية، "أمر الداي حسين " سنة 1235هـ، الملف الثاني، المجموعة 3206، المكتبة الوطنية، الجزائر.

الشروط، فأعوان الإدارة لا يزعجونها (SHAW, 1980: 147). ويمكن اعتبار كل قبيلة بمثابة إمارة صغيرة يتولى شيخها رئاستها. وفي حالة ما إذا رفضت إحدى القبائل الالتزام بواجبتها، فإن الإدارة تضطر إلى شن حملات عسكرية ضدها، والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم الإدارة بمصادرة ثروتها، وتشريد أفرادها، وسجن زعمائهم، أو قتلهم أحيانا. ويقر أحمد باي قسنطينة (1826–1847م)، بهذه الحقيقة في إحدى الرسائل التي وجهها إلى الداي حسين (1818–1830م)، في سنة 1243هـ/1828م، فجاء فيها:

" خبرناك في الخريف الماضي أننا غزونا على فرقة يقال لها أولاد بودرهم عمامرة من جبل الأوراس، ونزلنا بقربهم في ذلك الوقت، فطلبوا منا الأمان، فأمناهم، ونزلوا للوطاء، وحرثوا، وجعلنا معهم حرثا لنا، وخدموا. وهم الآن قوتهم في المحلة، يغزون معنا، والحمد لله. وبجوارهم أولاد فسيقة، ممتنعون هم أيضا، وعصوا شيوخهم، فغزوناهم في رأس جبلهم بعسكرنا وقومنا، فأخذنا لهم خمسة آلاف رأس من الأغنام، وسبعمائة وأربعين رأسا من البقر، وسبع وستين زايلة ما بين حمير وبغال، وقطعنا عشرة رأسا"[8].

تبين هذه الرسالة، سياسة الإدارة الداخلية، وطبيعة علاقاتها بالقبائل الممتنعة. ويبدو أن الهدف من مصادرة ثرواتها، هو من أجل إرغامها على ترك جبالها المحصنة، والاستقرار في المناطق السهلية لتكون تحت مراقبة الإدارة بعد تحويلها إلى قبائل مخزنية. وحسب ما ورد في الوثيقة، فإن القبائل الخاضعة لم يكن دورها مقصورا على الفلاحة فقط، بل كانت تقوم بدور عسكري، إذ تساند قوات الباي في حملاتها العسكرية. وما يمكن ملاحظته أيضا، أن بعض القبائل التي كانت مهددة في مصالحها، تضطر إلى الخروج عن طاعة شيوخها الذين كانوا يتولون تنفيذ أوامر الإدارة العثمانية.

وعرفت منطقة الوسط نفس الظاهرة، إذ لاحظنا أن قبائل الزواوة القريبة من دار السلطان، كانت في حرب مستمرة مع السلطة، ولم يتمكن الحكام من اخماد بعض منها، إلا في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها الداي حسين في عام 1825م، ردا على الرسالة التي استلمها من يحي آغا، الذي كلف بشن حملة على بعض قبائل بلاد الزواوة لإخضاعها. وهذا مقتطف من رد الداي حسين: "بعثتم ليلة يوم الخميس يأتوا لكم بالزرع لأجل أكل الزوايل، وفي ليلة الجمعة بعثتم إلى دشرة قاوجا ثمانين رجلا من نزليوة، كمنوا لهم في الليل إلى آخر ما ذكرتم من أنهم قطعوا من القبائل خمسة رؤوس في وسط الجبل من فرقة أولاد عيسى ميمون بني وقنون، ومن أنكم عازمون على الطراد (الحرب) معهم يوم الأحد أو يوم الاثنين"[9].

[8] وثائق عثمانية، "رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا"، الملف 3، 3206، رقم الوثيقة 35، السنة 1243هـ/1828م، المكتبة الوطنية الجزائرية.

[9] وثائق عثمانية، "رسالة الداي حسين إلى يحي آغا في منطقة القبائل"، الملف 3206، المجموعة الثالثة، رقم الوثيقة 28، السنة 1240هـ/ 1825م.

يمكن أن نستخلص من فحوى الرسالة المقدمة بعض الحقائق التاريخية، منها: -أن القبائل الواقعة في أعالي سيباو شمال شرقي تيزي وزو، لم يتم إخضاعها إلى غاية تاريخ الوثيقة 1825م. فقبائل بني وقنون قد رفضت تموين قوات يحي آغا بالزرع، وهذا دليل على أنها لم تعترف بسلطة الإدارة العثمانية، ما جعل القوات العثمانية بمعاضدة قبائل نزليوة تشن عليها حملة عسكرية.

- أن قبائل نزليوة التابعة لقيادة بوغني جنوب غرب تيزي وزو، قد تحولت فعلا إلى قبائل مخزنية، بعد أن كانت في حرب مستمرة ضد القوات العثمانية.

يبدو من خلال الوثائق أن العلاقة بين الحاكمين وبعض القبائل كانت متوترة، لاسيما في العقود الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر، وقد يعود ذلك إلى ضعف السلطة وتدهور أوضاع القبائل الاقتصادية، مما جعلها عاجزة عن دفع ما عليها من الضرائب. وقد ورد في إحدى الرسائل التي وجهها حسن باي وهران بايلك الغرب إلى قبائل بني مايدة يناشدها فيها إلى التعقل وعدم إثارة الفوضى، وجاء فيها ما يلي:

"بعد السّلام فإنّنا فقد آمنّاكم الأمان التّام ... فارجعوا إلى بلادكم وعمروا أرضكم، ولا يبق أحد منكم بقبيلة بني مايدة، ولا غيرهم فإنّنا قد سامحناكم في جميع الأشياء بعد ما أخذنا منكم ما أخذناه ولا تخشوا من أحد. وإن عدتم لفعلكم القبيح فلا ينفعكم منّا الفرار لأيّ موضع شئتم هذا ما منّا إليكم والسّلام من الباي حسن..."[10].

توضح هذه الرسالة بوضوح الأسلوب الذي كان الحكام يتبعونه في تعاملهم مع القبائل المتمردة، وهذا ما أكده أيضا حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر الفترة الأخيرة من الحكم العثماني. كما تبين حالة التشرد التي كانت تتعرض لها القبائل في فترات قدوم محلة جمع الضرائب. والواقع أن العثمانيين قد واجهوا عدة صعوبات لفرض حكمهم ببايلك الغرب منذ بداية وجودهم به في مطلع القرن السادس عشر، لكون بعض القبائل تلقت الدعم من الأسبان المحتلين لمرسى الكبير (1505م)، ووهران (1509م).

هذه هي الصورة التي طبعت علاقات القبائل الممتنعة بالإدارة العثمانية طوال فترة الحكم العثماني. وقد وصلت حالة التوتر في العلاقات إلى ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، إذ لاحظنا أن عددا معتبرا من القبائل امتنعت عن دفع الضرائب. وقد تعود أسباب ذلك، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك القبائل، نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية، التي حالت دون قدرة تلك القبائل على دفع الضرائب. كما أن ضعف الدولة في الفترة المذكورة، وإفراط الأعوان الإداريين في جمع الضرائب، قد شجع العديد من القبائل على عدم التزامها بواجباتها إزاء الإدارة. ولم يكن في وسع الإدارة إلا استعمال العنف لضمان مورد الضرائب، وفرض هيبتها

[10] وثائق عثمانيّة، "رسالة الباي حسن إلى قبائل بني مايدة"، وثيقة رقم: 24، ملف 3206، المكتبة الوطنيّةالجزائر.

في الريف الجزائري، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وهذا ما تسبب في تدهور العلاقات بين الحاكمين والمحكومين (ROBIN, 1998: 18).

وقد علق أحد الدارسين على السياسة الضريبية، قائلا: " كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الآلاف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى أن النظام الاجتماعي كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها" (العقاد، 1964: 157). وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع كان يطبق على بعض القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، حيث كانت الإدارة تضطر إلى استعمال القوة ضدها، مما كان يترتب على ذلك مصادرة ثروتها، وقتل بعض أفرادها أو تشريدهم.

ومهما قيل عن سياسة الإدارة العثمانية في تعاملها مع سكان الأرياف، فإنها على ما يبدو كانت تتميز بالليونة، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

وما يمكن استخلاصه بعد دراسة طبيعة العلاقات السائدة بين الإدارة وبعض القبائل، هو أن النظام الضريبي الذي كثر حوله الحديث، كان يتميز بالمرونة، فالإدارة كانت تراعي ظروف السكان الاقتصادية والاجتماعية، حيث فتحت أبواب التفاوض والتشاور معهم حول تحديد قيمة الضرائب، وطرق دفعها. فإذا حلت كارثة طبيعية، مثل الجفاف والقحط والجراد وتضرر الزرع والضرع من جرائها، فإن الإدارة كانت تعفي السكان المتضررين في تلك السنة على الأقل، من الضرائب المقررة عليهم.

وقد كانت الإدارة صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال: " عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بالتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي تثبط الفلاحين وتعوقهم" (العقاد، 1964: 164).

ويفهم من قول حمدان أن العيب ليس في النظام الضريبي، بل كان في الأعوان الساهرين على تطبيقه. وأعتقد أن عدم قيام الدولة بتخصيص أجرة محددة من خزينتها للأعوان الإداريين المكلفين بجمع الضرائب، إذ سمحت لهم بخصم عشر من موارد الضرائب المحصلة، قد كان ذلك سببا في إرهاق كاهل القبائل بالضرائب. فكان لهذا السلوك انعكاسات على أساليب التسيير، مما حرم خزينة الدولة من جزء معتبر من الموارد المالية. وحالت كل هذه العوامل دون تمكن الدولة من تحقيق عدالة اجتماعية. فأثار ذلك غضب بعض الفئات الاجتماعية التي كانت تتحمل عبء النظام الضريبي، وتسبب هذا الوضع في تدهور العلاقات بين الحكام والمحكومين.

وإذا كان السكان يتقبلون دفع الضرائب مثل الزكاة والعشور، لكونها شرعية، فرضت على كل مسلم، فإن معارضتهم كانت تظهر عندما يتعلق الأمر بالضرائب المستحدثة، مثل ضريبة الضيفة والعسة وما يشبه ذلك، التي

كثرت فيها تجاوزات الأعوان الإداريين، أمثال القياد، ورجال المخزن، وشيوخ القبائل وغيرهم من الجباة، وذلك لصعوبة مراقبتهم. وقد عانت قبائل الرعية الكثير من هذا النوع من الضرائب.

إن تنوع الضرائب، وتعدد الجهات المكلفة بجمعها، قد أرهق كاهل القبائل، مما دفع بعضها إلى الانتفاض ضد سلطة البايلك، ومساندتها للثورات الريفية التي خاض غمارها الطرقيون في مطلع القرن التاسع عشر (شويتام، 2010: 88). ومهما كانت درجة التوتر في العلاقات بين السلطة والرعية، فإن الحكام اضطروا في النهاية إلى فتح باب الحوار مع القبائل المتمردة، وقد توج ذلك الجهد بإبرام عقد التصالح والتفاهم بين الباي أحمد وأعيان قبائل بايلك قسنطينة، ومما جاء فيه:

«ليعلم الواقف على هذا المكتوب الأعظم والمنشور المبارك الأفخم الجالب للخير والسرور المضاعف بحول الله وقوته للبركة، والحبور، وبه تكون إن شاء الله عافية البلاد، وهناء العباد، وعمارة الوطن، وذهاب البؤس والمحن، وهو أن الأمير المتفق على إمارته، والنظر في كافة المصالح وعامة المطالب والمآرب، هو السيد الحاج أحمد باي المذكور لا خلاف عند أحد في ذلك، وأنه حرر الرعية من كافة المظالم السابقة لا يطالبون بمغرم ولا محتمة ولا جابدة ولا غير ذلك من التكاليف الفارطة، ولا يأخذ منهم شيئا سوى الزكاة والعشور بوجه ما حكمه قانون الشرع العزيز للاستعانة على جهاد الكفرة دمرهم الله تعالى. أعلم الأمير وشيخ البلاد والعلماء، فهذا إعلاما تاما شاملا عاما، ومن أجل أن يكون هذا المكتوب للرعية أصلا في رفع المظالم عنهم يعتمدون عليه، فحسب الواقف عليه الوقوف عنده وعدم المخالفة. وكتب بإذن السادات والأمير كما ذكر بتاريخ أواخر جمادى الأول عام 1246هـ "(محمد الصالح العنتري، 2009: 137).

أوردنا هذا النص نظرا لما يحتويه من حقائق تاريخية في غاية الأهمية. أولا، أن الباي أحمد قد اعترف بعبء الضرائب المستحدثة التي كانت تفرض على الرعية، والتي كانت سبب التمرد والعصيان، فلذلك قرر بأن يلتزم بالضرائب الشرعية فقط.

ثانيا، نتساءل عن الدوافع الحقيقية التي كانت وراء تراجع السلطة عن مطالبة الرعية بدفع الضرائب ورفع عنها المظالم، ألم يكن ذلك بسبب اعتزام فرنسا على احتلال الجزائر، فالظرف العصيب في تلك الفترة كان يتطلب من الباي أن يتصالح مع الرعية لنيل دعمها لتنظيم المقاومة. وقد عبر عن ذلك بصريح العبارة في العقد الموقع بين الطرفين، إذ قال:" للاستعانة على جهاد الكفرة دمرهم الله".

وبالرغم من كل ما ذكر، فإن حكم الأتراك العثمانيين في الجزائر استمر أزيد من ثلاثة قرون، وهذه الظاهرة تحتاج إلى الدراسة، وتفسير العوامل المتحكمة فيها.

6. العوامل المتحكمة في ظاهرة استمرار الحكم العثماني في الجزائر:

استنادا إلى ما تقدم، فإن السؤال المطروح حين تناول مسألة الوجود العثماني في الجزائر، هو كيف تمكن الأتراك العثمانيون، رغم قلة عددهم من فرض سيطرتهم على الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون؟ إن الإجابة على هذا السؤال، يتطلب منا فهم نوعية النظام الذي وضعه الأتراك العثمانيون في المدن والأرياف الجزائرية. فإذا تمكن الأتراك العثمانيون من إخضاع المدن الجزائرية والتحكم في سكانها بفضل الحاميات العسكرية المرابطة بها، والرغبة التي أبداها الحضر في التعايش معهم، فإن الأمر لم يكن كذلك في الأرياف، نظرا لاتساع مساحتها، وتنوع القبائل القاطنة بها.

وبالرغم من كل العقبات، فإن الأتراك العثمانيين وضعوا نظاما إداريا وعسكريا واقتصاديا محكما، مما ساعدهم على إخضاع قسم كبير من القبائل لسلطتهم. وكانت قاعدة ذلك النظام، قائمة على ما يعرف بنظام المخزن، الذي كان يتشكل من القوى المحلية الفاعلة، المتمثلة في الزعامات القبلية والدينية. وترك الأتراك العثمانيون السلطة الفعلية في الأرياف في يد القوى المحلية، حيث حافظوا على النظم التقليدية للقبائل من حيث التسيير، والتنظيم، وجمع الضرائب، وربما ذلك ما جعل بعض القبائل تتقبل الوجود العثماني. وقد دعم العثمانيون هذا التنظيم بآليات أخرى فعالة، منها: مصاهرة الحكام للأسر الريفية المرموقة. كما قسمت البلاد إداريا إلى ثلاثة بايالیك وكل بايلك إلى أوطان وكل وطن إلى قبائل، وكان يتم تعيين البايات والقياد والشيوخ على كل هذه التقسيمات كما سبق ذكره، وذلك ما مكن السلطة المركزية من التحكم في تسيير الدولة. وهناك آليات أخرى وظفها العثمانيون لضمان استمرار حكمهم في الجزائر، مثل سياسة تجنيد الأجناد من الولايات العثمانية المشرقية، وإنشاء الأبراج العسكرية في المناطق الاستراتيجية لمراقبة تحركات القبائل الجبلية المتعودة على التمرد، وكان العثمانيون يلجأون إلى شن حملات عسكرية لإخماد القبائل المتقاعسة عن دفع الضرائب. وإحدى الآليات التي وظفها العثمانيون لضمان التوازن في الأرياف، هي سياسة الصفوف التي كانت تتمثل في مساندة أحد الأطراف المتنازعين في القبيلة الواحدة، وكان الهدف من ذلك، هو منع ظهور قوة محلية منافسة لحكمهم.

إذا استثنينا تجاوزات بعض جباة الضرائب، فإن العلاقات بين الأهالي والسلطة الحاكمة كانت في معظم الأوقات طيبة، والدليل على ذلك أنه كلما تعرضت البلاد للأخطار الخارجية، تهرع القبائل إلى دعم القوات النظامية.

خاتمة:

نستنتج من خلال ما سيق أنّ:

– ما ميز سكان المدن بمختلف شرائحهم خلال فترة الحكم العثماني، هو الانسجام والترابط، والخضوع لطاعة الحكام. وكانت المصلحة المشتركة، والخطر الخارجي من العوامل التي وحدت بين مختلف الفئات الاجتماعية والسلطة الحاكمة، دون أن ننسى فكرة الجهاد في سبيل الله، تحت راية الخلافة الإسلامية. كما أن علاقات الإدارة العثمانية بالمجتمع الريفي، كان يحددها عامل الضرائب. فالقسم المتعاون معها، مثل قبائل المخزن والقبائل المتحالفة، كان يستفيد من بعض الامتيازات، أما القسم الخاضع والمعادي لها، المتشكل من قبائل الرعية والممتنعة، فكان يتحمل كل الأعباء، التي كانت سببا في خروجه عن طاعة الإدارة.

– كان وجود الأتراك العثمانيين في الريف الجزائري مقصورا على القياد والآغوات والمحلات العسكرية التي كانت تجوب الأرياف لجمع الضرائب في مواسم معينة (الربيع والخريف)، والحامية العسكرية المرابطة في الأبراج، وكان عدد هؤلاء ضئيلا جدا، مقارنة بمساحة البلاد وعدد السكان القاطنين بها. ولهذا يمكن القول إن السلطة الفعلية في الأرياف كانت في يد القوى الحلية المتمثلة في قبائل المخزن، والزعامات المحلية القبلية والدينية.

– أن عدم إقدام العثمانيين على تغيير النظم المورثة في المجتمع الريفي، قد شجع بعض القبائل على التعاون معهم، كما أن الخطر الخارجي الدائم الذي كان يهدد البلاد، قد كان من العوامل التي جعلت بعض القبائل، لاسيما الدينية تتعاون مع العثمانيين.

– أن اشتداد وطأة أعوان الإدارة وكثرة تجاوزاتهم ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، كان من العوامل التي كانت وراء خروج بعض القبائل عن ولاء العثمانيين. وهكذا عرفت دائرة المعارضة والمقاومة الداخلية اتساعا كبيرا، فلم يعد بإمكان الحكام قمعها. وكانت النتيجة النهائية ضعف الحكم العثماني وزواله.

– أن الوجود العثماني في الجزائر وفي البحر المتوسط عامة قد أخر المد الاستعماري الأوربي إلى أفريقيا والمشرق العربي إلى غاية القرن التاسع عشر، ولكن بعد التفكك والضعف الذي تعرضت له الدولة العثمانية تمكنت القوى الأوربية من تحقيق مآربها.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن الآن لأي شخص أن يقيم بنفسه طبيعة الحكم العثماني في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

- **1.1. وثائق عثمانية:**

- "رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا"، الملف 3، 3206، رقم الوثيقة 35، السنة 1243هـ/1828م، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- وثيقة رقم: 24، ملف 3206، المكتبة الوطنيّة الجزائر.
- ملف 3206، رقم الوثيقة 35، سنة 1243هـ/1828م، المكتبة الجزائرية.
- "أمر الداي حسين " سنة 1235هـ، الملف الثاني، المجموعة 3206، المكتبة الوطنية، الجزائر.
- "رسالة الداي حسين إلى يحي آغا في منطقة القبائل"، الملف 3206، المجموعة الثالثة، رقم الوثيقة 28، السنة 1240هـ/ 1825م.
- "قرار تعيين سيدي أحمد المكي على جيجل"، الملف 3204، رقم الوثيقة 39، السنة 1756/1170م، المكتبة الوطنية الجزائر.
- "قرار الداي علي خوجة خاص بتعيين القياد والشيوخ في عام 1232هـ/1817م"، سلسلة بيت البايلك علبة 25 إلى 30، السنة 1232هـ/1817م، المركز الوطني للأرشيف، الجزائر.

2. المراجع باللغة العربية:

- التميمي، عبد الجليل، (1976)، *أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر السلطان العثماني 1519م*، في المجلة التاريخية المغربية، العدد5، تونس .
- الزياني، محمد بن يوسف، (1978)، *دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران*، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت.، الجزائر.
- الشعراوي، أحمد، (1970)، *الإقطاع وأوربا في العصور الوسطى*، القاهرة.
- العقاد، صلاح، (1964)، *الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي*، في المجلة التاريخية المصرية، المجلد 10، القاهرة.
- العنتري، محمد الصالح، (2009)، *فريدة منسيّة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها*–أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتحقيق يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر.
- بيات، فاضل، (2007)، *الدولة العثمانية في المجال العربي*، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا – مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- بلحميسي، مولاي، (1969)، *غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر بين المصادر الإسلامية والمصادر الغربية*، في مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 6 و 7، كلية الآداب، الجزائر.
- حمدان بن عثمان خوجة، (1980)، *المرآة*، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- طقوش، محمد سهيل، (2008)، *تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة*، ط2، دار النفائس، بيروت لبنان.
- سعد الله،أبو القاسم، (1998)، *تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م*، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سعيدوني، ناصر لدين، (1979)، *النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)*، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- سعيدوني، ناصر الدي، (1992)، *الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية*-نموذج مقاطعة دار السلطان، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية العدد 5 و 6، تونس.
- شالر، وليام، (1982)، *مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824*، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت.، الجزائر.
- شويتام، أرزقي، (2010)، *نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830*، دار الكتاب العربي، الجزائر.
- شويتام، أرزقي، (2009)، *المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ/ 1519-1830م*، دار الكتاب العربي، الجزائر.
- عبد العزيز، عمر، (1985)، *تاريخ المشرق العربي 1516-1922*، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- عثمان أباظة، فاروق، (1987)، *أثار تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعلى البحر المتوسط أثناء القرن 16م*، دار المعارف، مصر.
- غطاس، عائشة، (2002)، *الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية واقتصادية*، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.
- فارس، محمد خير، (1969)، *تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي*، مطابع الف باء، دمشق
- الفكون، محمد بن محمد عبد الكريم، (1987)، *منشور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية*، تقديم وتحقيق وتعليق، أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- المشرفي، عبد القادر، *بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر*، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة الجزائر.

3-المراجع باللغة الفرنسية:

- BER NARD, J. A. et MILLIOT, L., (1934), *Les Qanouns kabyles dans l'ouvrage de Hanoteau et Letourneux* , in R.E.I. ,lib. Orientale, P. Geuthner, Paris.
- BOYER, P.,(1970), *Des triennaux à la révolution d'Ali Koja Dey 1517-1817* , in RH, n° 495, P.U.F.
- BOYER, P.,(1966), *Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger* , in RH, n° 478, P.U.F.

- BOYER, P., (1970), *Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger* , in R.O.M.M, N° spécial, Aix, France.
- BOUABBA, Y., (1972), *Les Turcs au Maghreb central du 16e au 19e siècle*, SNED, Alger.
- CAT, E. (1889), *Petite histoire de l'Algérie*, éd. A. Jourdan, Alger.
- DE PARADIS, J .M. (1983), *Tunis et Alger au XVIIIe siècle*, Bib. Arabe Sindbad, Paris.
- EMERIT, M.,(1966),*Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIX e. Siècle*, in annales économies sociétés civilisations N° 1.
- MERCIER, E., (1897),*Histoire de l'Afrique septentrionale depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française 1830*, E. Leroux Paris.
- ESTERHAZY, W., (1840),*De la domination turque dans la régence d'Alger lib*. C. Gosselin Paris.
- HANOTEAU et LETOURNEUX, (1873),*La Kabylie et les coutumes kabyles*, imp. Nationale, Paris.
- PLANTET, E., (1981), *Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de France*, T2, éd. Bouslama, Tunis.
- ROBIN, J. N., (1998), La *Grande Kabylie sous régime turque présentation et notes A.* Mahé éd. Bouchene, Paris.
- ROZET ET CARETTE, (1950) Algérie, *Didot frères*, Ed: Paris.
- SHAW, T., (1980),*Voyage dans la régence d'Alger Trad*. De l'Anglais par J. Mac Carthy, éd. Bouslama Tunis.
- VALLIERE, C. PH.,(1979), *Mémoire sur Alger Pub*. Par L. Chaillou sous le titre l'Algérie en 1781, Ipac France.
- WATBLED, E., (1873),*Expédition du Duc de Beaufort contre Djidjeli*1664 , in R.A., n°101.